التمثيل السياسي للمرأة في الدول المغاربية: أزمة اعتراف اجتماعي أم فعالية؟ – (الجزائر أنموذجا)

الأستاذة: كريمة بن قومار، أستاذة مؤقتة

قسم غلم الاجتماع، جامعة غرداية، الجزائر

ملخص: تعرف المرأة المغاربية عموما ضعفا تمثيليا في الحقل السياسي سواء على مستوى دوائر صنع القرار أو على مستوى الهياكل الحكومية. فرغم أن دساتير هذه وضعت نصوصا تشريعية من أجل الإحاطة بهذا الإقصاء التاريخي، ورغم أن عددا من النساء المغاربيات حققن مكاسب في الحياة السياسية، غير أن تمثيل المرأة سياسيا لا يزال يعرف ضعفا ملموسا. فالمعتقدات التقليدية، الصورة النمطية و التمثلات الاجتماعية المتجذرة في العقل الجمعي للمجتمع حول المرأة كلها عوامل تساهم في تكريس هذا الإقصاء.

هذا ما سنحاول الإحاطة به في هذه الورقة البحثية التي تتناول مسألة ضعف التمثيل السياسي للمرأة المغاربية في مراكز صنع القرار وفقا للمنظور السوسيولوجي، انطلاقا من النموذج الجزائري.

الكلمات المفتاحية: المرأة، التمثيل السياسي، الحقل السياسي، التمثلات الاجتماعية، القيم السوسيوثقافية.

Abstract: Maghreb women know generally vulnerable representative in the political field whether at the level of decision-making circles or at the level of government structures. Although the constitutions of these countries set forth legislative provisions in order to surround this historic exclusion, and although a number of Maghreb women have made gains in political life, However, political representation of women is still known as a significant weakness. Traditional Beliefs, stereotypes and social representations rooted in the collective mind of society about women all contribute to dedicate this exclusion.

This is what we will try to answer in this paper, which addresses the issue of the weakness of political representation of women in the Maghreb decision-making centers, according to the sociological perspective based upon the Algerian model.

Key words: women, political representation, political field, social representations, sociocultural values

مقدمة:

تعيش الدول المغاربية عموما، ومن بينها الجزائر، ضمن سياق عالمي يشهد ديناميكية متزايدة تسعى لضمان تعزيز مكانة المرأة ومشاركتها الفعالة في كل المجالات بما في ذلك السياسية منها، حيث أصبحت هذه المسألة تشكل أحد أهم المسارات في الخطابات والبرامج والتصريحات المتداولة حول القضايا التنموية في هذه الدول.

وعلى الرغم من الأطر المؤسساتية والأحكام والنصوص القانونية (الدستور، الاتفاقيات الدولية المصادق عليها...) التي أرستها دول المغرب العربي لمسايرة مقتضيات هذا السياق العالمي، التي تنص في مجملها على المشاركة الفعلية والمتساوية للجميع في العملية السياسية، وكذا الإصلاحات الرامية لتحسين أوضاع المرأة قانونيا واقتصاديا وثقافيا وفتح المجال أمام مشاركتها الواسعة في دائرة صنع القرار السياسي والعام، التي أدت بدورها الى تسجيل نوع من التقدم في هذا المجال خلال السنوات الأخيرة خاصة بعد مؤتمر بكين الرابع حول المرأة، غير أن هذه المساعي المرافقة لمسار التحديث الذي اتسمت به الحياة السياسية في هذه الدول لم تعزز بشكل كاف المشاركة الفعلية للمرأة في الحقل السياسي وفي مراكز صنع القرار، حيث تشير المعطيات الميدانية إلى ضعف نسبي في التمثيل السياسي للمرأة المغاربية عموما، ليس فقط على مستوى هيئات صنع القرار في الدولة (الحكومة، مجلس الشعب، الأحزاب، تنظيمات المعارضة....) ولكن أيضا على مستوى الهيئات اللامركزية (المحلية) كالولايات، الدوائر، البلديات...

فبعد الانتخابات التشريعية الأخيرة سنة 2012 في الجزائر مثلا، نجد أن رؤساء البرلمان بغرفتيه سنجد أن الرجال يمثلون أكثر من 95% من الوزراء، 70 من البرلمانيين، 90 من منتخبي المجالس المحلية و99 من رؤساء المجالس المحلية.

- ✓ فلماذا هذه المقاومة لاندماج المرأة المغاربية في الحقل السياسي؟ وما هي العوامل المفسرة لضعف تمثيلها السياسي في هذه الدول؟
- ✓ هل يعود ذلك للبيئة السياسية التي لا توفر الظروف المناسبة للمشاركة الكاملة للمرأة في هذا النسق، أم علينا في المقابل مساءلة البنية السوسيوثقافية لهذه المجتمعات؟

✓ ألا يمكن لبعض القيم الاجتماعية المتوارثة، أن تشكل عائقا حقيقيا أمام تعزيز المركز السياسي للمرأة المغاربية؟

1. واقع التمثيل السياسي للمرأة الجزائرية:

تعدّ مشاركة المرأة الجزائرية في الفضاء السياسي حق يكفله الدستور والقانون منذ سنة 1963. فحقها في الانتخاب وفي أن تكون منتخَبة مضمون من خلال الدستور الجزائري منذ الاستقلال ومن أيضا من خلال القانون رقم 07-97 المؤرخ في 06 مارس 1997 الذي يتضمنه القانون العضوي الخاص بقانون الانتخابات الذي يحدد شروط الانتخاب دون أي تمييز بين الرجل والمرأة.

على الرغم من التغير الواضح الذي أثاره سنّ قانون الحصص (quotas) سنة 2012 حول تكافؤ الفرص بين الرجل المرأة في دخول الحقل السياسي، غير أن هذا الأخير بقي في الجزائر فضاء ذكوريا بامتياز، وهذا ما يعكسه السياق التاريخي لمشاركة المرأة وتمثيلها في الحقل السياسي في الجزائر منذ الاستقلال.

فعلى مستوى الجهاز الحكومي لم تسجل المرأة الجزائرية أي حضور لها ضمن الحكومات المتعاقبة من سنة 1962 إلى غاية 1984 أين تم تعيين امرأة كوزيرة لأول مرة في تاريخ الجزائر، ليبقى الحال على ما هو عليه إلى غاية جوان 2002 أين تم تعيين 5 وزيرات في الحكومة، إحداهن كوزيرة و4 وزيرات منتدبات. ليعود عددهن إلى التراجع سنة 2006 إلى 3 وزيرات، اثنان منهن وزيرات منتدبات. ليعرف العدد ارتفاعا طفيفا سنة 2015 إلى 4 وزيرات منهن وزيرة منتدبة.

وعلى مستوى التمثيل البرلماني، تشير المعطيات إلى أن المرأة في الجزائر تواجدت في المجلس التأسيسي سنة 1962 من خلال تمثيل 10 نساء منتخبات من مجموع 194 نائب برلماني بنسبة تمثيل تقدر بـ 5%. لكن في الفترة الممتدة بين 1967 و1996 شهد هذا التمثيل تراجعا وتذبذبا واضحا إلى غاية 1997 أين عرف عدد النساء المنتخبات ارتفاعا طفيفا من خلال تمثيل 11 امرأة في المجلس الشعبي الوطني. أما الارتفاع الحقيقي لتمثيل المرأة الجزائرية في البرلمان تم تسجيله سنة 2007 بـ 26 امرأة على مستوى المجلس الشعبي الوطني المنتخب من مجموع 389 نائب بنسبة تمثيل تقدر بـ 6.68%.

أما النقلة النوعية في هذا المجال فكانت بفضل فرض نظام الحصص (quotas) في الانتخابات التشريعية سنة 2012 (القانون العضوي 12 جانفي 2012 المعتمد وفقا للمادة 31 مكرر من الدستور الجزائري بصيغته المعدلة سنة 2008)، أين تمكنت 146 امرأة من دخول البرلمان من خلال غرفته الأولى المتمثلة في المجلس الشعبي الوطني بنسبة تمثيل مقدرة بـ 31%.

بالموازاة مع ذلك، يشهد تمثيل المرأة على مستوى الغرفة الثانية للبرلمان المتمثلة في مجلس الأمة ضعفا كبيرا، حيث لم تضم هذه الغرفة المكونة من 177 عضوا سوى 7 نساء تم تعيينهن جميعا من طرف رئيس الجمهورية، في حين ضمت 4 نساء تم تعيينهن أيضا من طرف رئيس الجمهورية في العهدة الثانية.

أما على مستوى الهياكل السياسية المحلية فإن تمثيل المرأة يبقى ضعيفا وبطيئا في الوقت نفسه، حيث أنه في الانتخابات المحلية لسنة 1997 تم انتخاب 75 امرأة من مجموع 1281 مرشحة للمجالس البلدية، اما سنة 2002 فمن مجموع 3679 مرشحة تم انتخاب 147 امرأة فقط، في حين تم انتحاب 3 نساء رئيسات للبلديات من مجموع 1451 منتخب في الانتخابات التشريعية لسنة 2007. فعدد المنتخبات يبقى ضئيلا مقارنة بالعدد الإجمالي للمرشحات وبعدد المنتخبين بشكل عام، والأمر نفسه يلاحظ على انتخابات المجالس الولائية ونسبة تمثيل المرأة فيها.

فكيف نفسر هذا الضعف في التمثيل السياسي للمرأة؟

2. العوامل البنيوية والثقافية وتأثيرها على التمثيل السياسي للمرأة:

هناك أسباب تفسيرية متعددة لضعف التمثيل السياسي للمرأة، فيمكن أن يكون ذلك مرتبط بعوامل تاريخية (بنية الحقل السياسي الجزائري منذ الاستقلال سنة 1962)، عوامل اجتماعية (عدم تفرغ المرأة الكامل غالبا للوظائف العامة)، سياسية (طبيعة النشاط الحزبي). ولكن بصورة أعمق، نلاحظ إلى يومنا هذا هيمنة العامل السوسيوثقافي المتمثل في تجذر التمثلات الاجتماعية (الصورة النمطية) المناهضة للعمل السياسي النسوي لدى غالبية أفراد المجتمع ولدى حتى الفاعلين السياسيين من كلا الجنسين. ويتعلق الأمر أولا بالتمثلات الخاصة بتوزيع الأدوار بين الجنسين، التي تقضي بأنه "من أولويات المرأة تكريس نفسها للفضاء المنزلي ولرعاية الأطفال، لأنها هي من يجب عليه القيام بذلك قبل كل شيء ولا

يمكنها التملص منه". لذلك، للنجاح في وظيفتها السياسية فالمرأة مطالبة اجتماعيا في المقابل أكثر من الرجل بإثبات الحالة الجيدة لوظيفتها العائلية وقدراتها على القيام بمهامها على أكمل وجه، وهذا ما يحدّ من فرصها غالبا في هذا المجال. أما الأمر الآخر فيتعلق بالتمثلات الخاصة بالحقل السياسي في حد ذاته، الذي لا يزال ينظر إليه على انه فضاء ذكوري إلى حد كبير. لهذين السببين، لا تزال مسألة تواجد النساء في الحقل السياسي بنسب متكافئة مع الرجال لا تحظى بالقبول الاجتماعي المطلوب.

تتجلى هذه التمثلات الاجتماعية لدى الفاعلين في الوسط السياسي من خلال تداول خطابات وشعارات تمييزية، وفي بعض الأحيان توجّه للرأي العام خاصة في الحملات الانتخابية. كما تتمظهر هذه التمثلات أيضا من خلال الإقصاء الملموس للنساء على مستوى التنظيمات الحزبية، حيث نجد هذه الأخيرة شديدة التحفظ في ترشيح العنصر النسوي لمناصب قيادية بارزة خاصة في الجولات الانتخابية التنافسية أو لرئاسة المجالس المحلية المنتخبة.

كل هذه العناصر التي ذكرناها آنفا، تدفعنا إلى تقديم تشخيص لحقل سياسي تفضيلي – إن لم نقل تمييزي–يعمل على إقصاء المرأة او على الأقل حصرها في زواياه الهامشية.

1.2–المرأة الجزائرية داخل الحقل السياسي بين التهميش و"الهيمنة الذكورية":

إن الحقل السياسي تاريخيا، كان منذ زمن بعيد وإلى وقت قريب حكرا على الرجال. فقواعد السياسة، ممارساتها، ثقافتها، وحتى لغتها مبنية ومنظمة من طرف الرجال ولصالحهم، وهذا ما أدى بالكثير من الباحثين إلى تفسير ضعف تمثيل المرأة في الحقل السياسي برغبة الرجال السياسيين في إقصاء النساء من هذا الحقل، التي يغذيها رفضهم مشاركة المرأة لهم في السلطة. فالمرأة الفاعلة سياسيا عنصر منافس ودخيل في نظر زملائها الرجال، إن لم نقل مستولي على منصب سياسي يفترض أن يكون في الأصل لرجل. إضافة لذلك، قلما يكون لدى الكثير من رجال السياسة ميول نحو إدراج مطالب تخص المرأة في أجنداتهم السياسية، حيث أن مقاومتهم لولوج المرأة للحقل السياسي هي في المقابل وسيلة للدفاع عن إعادة النظر في مسألة الهيمنة الذكورية في المجتمع بصورة أشمل.

ضمن هذا السياق، هناك العديد من العناصر التي تعزّز هذه الفرضية وتبين مقاومة الحقل السياسي القوية للعنصر النسائي. ففي الواقع، تخضع المرأة لتمييز نوعي يعفى منه

الرجل، والذي تكون تبعاته إضعاف شرعيتها ونفوذها السياسي، وتجعل من ممارسة الفعل السياسي بالنسبة لها أكثر مشقّة وتثبيطا مقارنة بنظرائها الرجال.

وبالعودة لمسألة الخطاب الاجتماعي والتمثلات الاجتماعية، سنجد أن المرأة المشتغلة في هذا الحقل تشكل غالبا موضوعا للتساؤل حول حياتها الخاصة أكثر من الرجل، حيث أن الضغط الاجتماعي الممارس عليها يولد لديها شعور بواجب تقديم تقرير حول هذا الجانب من حياتها، وبضرورة تقديم دليل أنوثتها من خلال تمثيلها لصورة الأم والزوجة على أكمل وجه. وهذا ما يجعل المرأة غير المتزوجة أو التي ليس لديها أطفال عرضة لتلميحات رمزية أو فعلية.

فمن منطلق أن شغل مناصب ذات نفوذ وسلطة لا يزال اجتماعيا أقل ارتباطا بالعنصر النسائي، فإن النساء المنتخبات غالبا ما يواجهن وضعيات تنكر تواجدهن في وظائفهن السياسية، وهذا ما يجعلهن عرضة للعداء الذي لا يستهدف نشاطهن السياسي فحسب، بل حتى هويتهن النسائية.

إن البيئة الذكورية والثقافة المحيطة إلي ميزت الحقل السياسي في الجزائر لوقت طويل لا تشجع المرأة على النشاط السياسي بل يمكن حتى القول أنها تساهم في عزوفها عن هذا المجال، وذلك ما يمكن ملاحظته مثلا على مستوى كل الأحزاب السياسية مهما كانت خلفياتها الأيديولوجية حسب ما صرحت به إحدى المبحوثات "بصراحة كل الأحزاب السياسية لديها ثقافة ذكورية، إن لم نقل عدائية اتجاه المرأة، قد تكون أحيانا معلنة أحيانا أخرى مخفية. هنا يكمن العائق الحقيقي أمام مشاركة المرأة في النشاط السياسي وتطوير مكانتها ضمنه".

هذا العداء الرمزي التمييزي الممارس ضد المرأة، يكشف أنها سياسيا لا تتمتع بعد بالشرعية نفسها التي يتمتع بها الرجل، لهذا فهي ليست محمية بنفس القدر من خلال وظيفتها السياسية. وحتى بالنسبة للنساء الفاعلات في هذا الحقل رغم كل المعوقات، فإن هذا التمييز النوعي الذي يتعرضن له يمكن أن يؤدي إلى تثبيط نجاحهن المهني في فضاء يشعرن ضمنه بأنهن أكثر عرضة للتحديات من نظرائهن الرجال. وهذا ما تعكسه بعض العبارات التي أدلت بها إحدى المبحوثات الفاعلات في هذا الحقل والتي لها دلالة رمزية قائلة "يجب أن نثبت أنفسنا ووجودنا في هذا المجال" قبل أن تستدرك قائلة: "يجب أن نبرهن على قدراتنا". مثل هذا التصريح لم يكن معزولا، فالكثير من المناضلات والمنتخبات

المبحوثات رددن مثل هذه التصريحات وأشرن إلى المسار المعادي للعنصر النسوي في الفضاء السياسي حيث عبّرن عن كونهن محل تمييز فقط بسبب طبيعة جنسهن.

فهل هذا الخطاب النسوي هو مجرد خطاب استهلاكي يرمي إلى التغطية على عجزهن الشخصي في هذا المجال؟ أم أنه فعلا يعكس الواقع؟

رغم أن خوض غمار السياسة هو تجربة صعبة حتى بالنسبة للرجل، لكن أيا كان الأمر، فمن منطلق وجود نسبة كبيرة من النساء اللواتي ينتجن مثل هذا النوع من الخطاب فإن ذلك يكشف إلى أي مدى لا يزال ينظر إلى تواجد المرأة في الحقل السياسي والاشتغال به على أنه خرق للأعراف والقوانين الاجتماعية. فشعور المرأة باللاقبول الاجتماعي ولا شرعيتها الاجتماعية ضمن هذا الحقل يجعلها تدرك أنهن في نظر المجتمع مجرد متطفلات (معتديات) أتين للسطو على هذه الخاصية الذكورية المتمثلة في السلطة السياسية.

وفي سياق مقاومة الحقل السياسي للتأنيث، تجدر الإشارة أيضا إلى ضرورة التركيز على التمييز النوعي الذي يطبع النشاط الحزبي. فالنساء المشتغلات في الحقل السياسي أو اللاتي يرغبن في ولوجه يفتقدن الحماس اتجاه العمل الحزبي نتيجة الهيمنة الذكورية على الأحزاب السياسية، خاصة فيما يتعلق بالمناصب القيادية والترشح للقوائم الانتخابية. فالرجال حظوظهم أكبر في اختيارهم كمرشحين قاعديين لأنهم عمليا أكثر حظوة من النساء، حيث أنهم في الغالب يشكلون الرقم الرابح اجتماعيا، ولكن أيضا لأن مسيري الأحزاب السياسية وحتى الأعضاء القاعديين يميلون للاعتقاد بأن الرجل أكثر قدرة على خوض الحملات الانتخابية وعلى تقلد مناصب المسؤولية، حيث يفترض فيه مسبقا التمتع بالنفوذ الشرعية الاجتماعية والتفرغ والمقاومة، في حين أنه –وحسب الأحكام المسبقة–المرأة تفتقد إلى ذلك.

وحتى بعد فرض نظام الحصص (quotas) فإن لجوء بعض الأحزاب إلى إدراج العنصر النسوي في القوائم الانتخابية جاء من منطلق حتمية الالتزام بهذا الحصة المخصصة للنساء المفروضة عليها تشريعيا، دون الأخذ في الاعتبار مدى كفاءتهن وقدرتهن على تفاوض وعلى العمل السياسي، وهذا ما يعكسه المستوى العلمي والخلفية المهنية لبعض مرشحات في الاحزاب السياسية اللواتي شكلن ظاهرة سلطت عليها الأضواء خاصة بعد الانتخابات التشريعية الاخيرة سنة 2012.

وهذا ما أشار إليه الباحث في بلقاسم بن زنين في مقال له حول مشاركة المرأة الجزائرية في البرلمان ونظام الحصص (quotas) في قوله "على الرغم من إرادة بعض الأحزاب السياسية التي وجدت نفسها ملزمة –طوعا أو كرها– باحترام القانون بعد اعتماده وتقديم مرشحات من النساء في قوائمهم الانتخابية، إلا أن إيجاد النسبة المطلوبة من النساء تعتبر مهمة صعبة بالنسبة لهم نظرا للنسب المتدنية جدا للنساء في أوساطهم (..) وهذا ما يعتبر إشكالية بالنسبة للأحزاب السياسية، ففرض نظام الحصص يمثل الجانب المتناقض لهذا القانون الذي يجبر الأحزاب على ترشيح نساء ليس لديهن أي علاقة بالبرامج ولا بأفكار الأحزاب السياسية".1

لكن رغم ذلك، تجدر الإشارة إلى أن مقاومة الحقل السياسي الواضحة للتأنيث لا تعني بالضرورة وجود نية مبيتة أو مؤامرة من طرف الفاعلين في هذا الحقل بهدف استبعاد المرأة أو إقصائها. فإرجاع ضعف التمثيل السياسي للمرأة وحصره في ضعف إرادة الفاعلين السياسيين سيجعل تحليلنا قاصرا إلى أبعد الحدود، خاصة ضمن السياق الحالي. فإذا كان وجود هذا الضعف في الإرادة فعلي لدى فئة معتبرة من رجال السياسة، فإنها ترتكز في الواقع على الصورة النمطية أو التمثلات الاجتماعية للمرأة السائدة لدى المجتمع بأكمله.

2.2–المرأة الجزائرية خارج الحقل السياسي بين ضعف الاعتراف الاجتماعي وقوة التمثلات الاجتماعية:

إذا كانت المرأة تواجه عوائق أمام دخولها الحقل السياسي، فإن ذلك لا يعود بدرجة كبيرة لمقاومة الفاعلين في هذا الحقل من الرجال فحسب، بل في الوقت نفسه إلى أسباب بنيوية واستمرارية أكثر عمقا.

فليومنا هذا ما تزال التمثلات الاجتماعية أو الصورة النمطية حول المرأة تشكل عائقا أمام دخولها عالم السياسة وتساهم في تهميشها. حيث أن تمثلات الهويات الأنثوية والذكورية والعلاقات بين الرجل والمرأة، وأكثر من ذلك، تمثلات السياسة باعتبارها نشاطا أو فضاء ذكوريا، كل هذه التمثلات تشترك في ترسيخ فكرة اللاقبول واللااعتراف الاجتماعي وحتى اللاشرعية السياسية للمرأة في ذهنيات أفراد المجتمع.

فالسلطة في مجتمعاتنا العربية عموما مرتبطة بممارسة النفوذ والقوة الذكورية، حيث أن العلاقة بين الرجل وحيازة السلطة هي علاقة لا يمكن انفصامها في ذهنيات أفراد المجتمع.

إن تأثير التمثلات الاجتماعية والأدوار التقليدية على مشاركة المرأة الجزائرية في الحقل السياسي وعلى حضورها في فضاءات السلطة تعد من أهم المعوقات. فتحليل المعطيات الميدانية يعكس مدى مواجهة المرأة الجزائرية لعدة معوقات بنيوية، حيث تشير هذه المعطيات إلى أنه رغم بعض التقدم الملاحظ في هذا المجال، لا تزال المرأة تواجه معاييرا وقيما اجتماعية مبنية تاريخيا ومستبطنة اجتماعيا والتي تؤثر بدورها على مشاركة المرأة وتمثيلها سياسيا، ما يجعل وصولها إلى المراكز الانتخابية أكثر صعوبة فـ "العوائق ناجمة في جزء منها عن التقاليد التي تحصر المرأة في أدوار نسائية تقليديا وتاريخيا، ما جعل السياسة شأنا رجاليا بامتياز".

ويشير العديد من الباحثين في علم الاجتماع أن الصورة النمطية والتمثلات الاجتماعية القائمة على التمييز بين الجنسين لها تاريخ طويل في المجتمعات العربية عموما، فغياب التنشئة الاجتماعية الموجهة نحو التكافؤ بين الأفراد له ثقله في تشكيل التمثلات الاجتماعية اتجاه المرأة بشكل عام، حيث تنعكس قوة هذه التمثلات الاجتماعية بشكل أكثر حدة في فضاءات السلطة ومراكز صنع القرار.2

وهذا ما تعكسه بشكل واضح المعارضة التي أثارها قانون الحصص (quotas) من طرف الكثير من التيارات الاجتماعية والسياسية، وكمثال على ذلك اصطدام هذا القانون بمعارضة ممثلي الجماعة الميزابية المتواجدة بولاية غرداية والمعروفة بتشددها صرامتها في كل ما له علاقة بالتقاليد وبالدين، حيث كانت من أوائل المناهضين لهذا القانون. فباسم مجلس الأعيان الذي يعدّ أعلى مرجعية للإباضية في الجزائر تم الطعن في هذا القانون بدعوى أنه لا يتوافق مع تقاليد التي لا زالت معظم مناطقها محافظة وتعتبر أن دور المرأة محصورا قي الفضاء العائلي من خلال أداء دورها كزوجة وكأم. وبفرض نظام الحصص لصالح النساء فإن هذا القانون تم اعتباره "مشينا وتمييزيا ضد الرجال".3

وحتى في ظل الإصلاحات الجارية للنظام السياسي والتي ألحقت عددا معتبرا من النساء بالحقل السياسي، وهذا ما يشكل خطوة إيجابية لا يمكن إغفالها، إلا أن ضعف تمثيل النساء المنتخبات لمناصب برلمانية في الجزائر يبدو جليا، فالصعوبات والعقبات التي تواجهها المرأة في الحقل السياسي تبقى متصلبة عندما يتعلق الأمر بالمناصب الانتخابية.

ولتفسير هذه الإشكالية ركزت المبحوثات على مسألة النظام الأبوي الذي يمجّد الذكور على حساب الإناث، وهذا ما يساهم في جعل وصول المرأة إلى دوائر صنع القرار وإلى الفضاء السياسي بشكل عام أمرا صعبا. حيث أن تأثير هذا النظام القائم أساسا على "الهيمنة الذكورية" يقصي المرأة من فضاء السلطة المقتصر ثقافيا واجتماعيا على الرجال فقط.

فضمن سياق لا زال يمتاز باللامساواة بين الجنسين وبالتخوف من تحرر المرأة، يستمر المغاربة عموما في تشكيل هوياتهم ضمن مسار من التنشئة الاجتماعية القائم على قوة التمييز بين الجنسين، حيث أن آليات التنشئة المعتمدة في هذه المجتمعات لا تطبق بالطريقة نفسها على الذكور والإناث. فغالبا يتم تفضيل الذكر الذي يحظى بامتيازات أكبر على الأنثى التي تكون محل مراقبة وحماية اجتماعيتين من طرف الأفراد ومؤسسات التنشئة الاجتماعية أكثر من الذكور، وهذا ما يجعلها تواجه صعوبات أكبر في إيجاد أو خلق مسافة بينها وبين محيطها العائلي الذي لا يمنحها سوى هامشا ضيقا للانتساب إلى شبكات اجتماعية أوسع خارج إطاره بما يسمح لها بالاستقلالية أو بناء ذاتها بطريقة مختلفة عن الجماعة. وهذا ما يجعل النساء يحظين بمعارف وموارد وحتى منافذ أقل من أجل تحقيق مشاريعهن الشخصية سواء المهنية او الاجتماعية أو السياسية.4

فالتمثلات الاجتماعية حول الجنسين يتم تشكيلها أو بناؤها على مدى طويل من الزمن نتيجة للمعتقدات الثقافية والقيم والممارسات الاجتماعية، وبمرور الوقت تصبح حقيقة ثابتة لدى الأفراد الذين يستبطنونها ما يجعلها متجذرة لديهم ولدى المجتمع أو العقل الجمعي بالمفهوم الواسع. فإذا كان المجتمع أبويا، مثلما هو عليه الحال في المجتمع الجزائري والمجتمعات المغاربية عموما، فإن الخصائص الإيجابية يتم ربطها بالرجل، حيث يتم توزيع أدوار محددة مسبقا ومتباينة أساسا بين الجنسين، ففي الوقت الذي تمتاز فيه ادوار الرجال بأنها أكثر سلطة وقوة، فإن ادوار النساء تكون أقل سلطة وتمكينا، مستندين في ذلك على بعض المعتقدات الثقافية والأعراف الاجتماعية والتأويل الخاطئ لبعض النصوص الدينية.

وهذا ما يشير إليه العديد من الباحثين في علم الاجتماع، حيث يؤكدون على عاملين أساسيين يعيقان المشاركة السياسية للمرأة، يتمثل الاول في تأثير تقسيم الأدوار المحددة مسبقا بين الجنسين وتباينها والتي تكون راسخة في ذهنيات أفراد المجتمعات خاصة الأبوية منها، وهذا ما يساهم ثقافيا واجتماعيا في الحد من مشاركة النساء في المراكز القيادية

والسياسية. أما العامل الثاني فيرتبط بالجانب الديني، حيث أن الصورة النمطية حول المرأة تاريخيا تتمثل في أنها خلقت فقط لأجل خدمة الرجل ورعايته ومساعدته، هذه الصورة المستوحاة من التاريخ ومن بعض النصوص الدينية (مثل أن المرأة خلقت من ضلع أعوج، وأن النساء ناقصات عقل ودين) ... ترسخت بعمق في ذهنيات الأفراد وبشكل أكبر في العقل الجمعي للمجتمعات لتصبح أحد العوامل المعيقة لتقلد المرأة لأدوار أو مناصب هامّة.5

ويمكن ان نلتمس ذلك بشكل جلّي في تصريح أحد الفاعلين السياسيين من المعارضين لنظام الحصص، وذلك في قوله "مشروع هذا القانون سيخلق فتنة بين الرجال والنساء، فالمرأة تتمتع بالفعل بكامل حقوقها في المجتمع وبنسبة 100% (..) هل سنكون أكثر عدلا من الله؟ هل المرأة في حاجة لأن تكون عضوا في المجالس المنتخبة أو أن تكون نائبة برلمانية؟ المراة الجزائرية كريمة، نبيلة ومحترمة، في حاجة إلى أمور أخرى أكثر أهمية من ذلك".6

هناك أيضا ثقل المعايير الاجتماعية والمسألة الأخلاقية، والتي تعني هنا التقاليد و"الخوف على السمعة" أو "الشرف" وهذا ما كانت تدور حوله الكثير من تصريحات المبحوثين بشكل عام، من بينها ما أشارت إليه إحدى المبحوثات قائلة "إن الأفكار التي تصنف النساء اللواتي يمارسن السياسة بأنهن "مسترجلات" أو حتى باحثات عن أزواج لا تزال متجذرة بشدة في ذهنيات الكثير من الأفراد في المجتمع، خاصة في المناطق المحافظة مثل المدن الداخلية والجنوبية، فالنساء الناشطات في العمل السياسي عرضة دائما للأحكام القيمية".

فرغم أن وضعية المرأة في الجزائر شهدت تحولات سريعة وعميقة، غير أن ذهنيات أفراد المجتمع لم تساير بالوتيرة نفسها هذه التحولات. حيث أن "العادات التقاليد –حسب عدد من المبحوثين–لا تشجع المرأة على ممارسة السياسة. فمسألة عودة المرأة إلى البيت متأخرة مساء بعد حضورها لاجتماعات سياسية لا يزال أمرا غير مقبول اجتماعيا أو بمعنى أصح "أخلاقيا". فالأفراد في مجتمعنا لم يتعودوا بعد على مثل هذه السلوكات".

إن المعوقات التي تحدّ من فرص المرأة لدخول الحقل السياسي يبدو أنها مرتبطة بشكل مباشر بعدم التوافق مع النماذج والتمثلات الاجتماعية المرسخة في المجتمع الذي لم يستوعب فعليا تبعات مشاركة المرأة في الحياة السياسية. هذا المعطى يتمظهر بشكل خاص

في الفضاء العائلي أين يتجسد النموذج الاجتماعي السائد المتمثل في جعل أولى أوليات المرأة رعاية البيت والأسرة والزوج المستغرق بشكل كبير في نشاطه المهني.

فعلى الرغم من الانتشار الواسع لعمل المرأة غير أن المجتمع لا يزال يصنف الأعمال المنزلية ورعاية الأطفال والأسرة شأن أنثوي، حيث أن المرأة التي تتحمل العبء الأكبر تسيير الفضاء الأسري، تدفع اجتماعيا ثمنا باهظا نظير استثمار جهودها خارج الفضاء الأنثوي التقليدي الذي يحدده لها النموذج السوسيوثقافي السائد. فتعدد التزاماتها وأدوارها الأسرية والمهنية ناهيك عن نشاطها السياسي يعني يوم عمل مضاعف وتجميع مستمر بين مسؤوليات متعددة ومتباينة يساهم التنظيم الاجتماعي في جعل التوفيق بينها أمرا صعبا، خاصة في ظل القيود التي يفرضها العمل السياسي من تفرغ وحرية التنقل والتي تتعارض غالبا مع المسؤوليات المنزلية والأسرية للمرأة.

وهنا تجدر الإشارة إلى عامل هام تناوله المبحوثين، وهو طريقة عمل الأحزاب والتنظيمات السياسية بشكل عام، فلا المسافات ولا الأوقات متناسبة مع المرأة ولا حتى الأماكن والفضاءات التي تطبخ فيها عادة القرارات كالمقاهي وغيرها من الأماكن التي لا يسمح للمرأة التواجد بها بحكم العديد من الاعتبارات الاجتماعية والثقافية.

كل هذه العوامل أو المعوقات السوسيوثقافية تساهم في تهميش المرأة من الحقل السياسي وتحدّ من فرص مشاركتها فيه.

الخاتمة:

لقد سمح لنا تحليل المحتوى الذي اعتمدناه في هذه الورقة البحثية بمعرفة إلى أي مدى يقوم النموذج السياسي المهيمن على قيم ومعايير ذكورية لا تزال تشكّل الثقافة السياسية في الجزائر ولا زالت تؤثر على الممارسات الاجتماعية.

حيث أن تموقع المرأة في الجزائر في الحقل السياسي لا يزال بعيدا عن كونه مكسبا حقيقيا لها. فهذا الحقل لا يزال متصلبا، وبنيته قائمة على الإضافة العددية للنساء أكثر منه على إدماجهن فيه.

لذلك، يمكن القول أن مقاومة تأنيث الحقل السياسي ستبقى أكثر حدة لا سيما أنها مترسخة بعمق في العقل الجمعي وفي الذهنيات المشكلة للهويات الجنسانية والمتسترة وراء أي خطاب "استهلاكي" حول مسألة المساواة بين الرجل والمرأة سياسيا.

الهوامش:

1-Belkacem Benzenine, « Les femmes algériennes au Parlement : la question des quotas à l'épreuve des réformes politiques », Égypte/Monde arabe*, Troisième* série, 10 | 2013, mis en ligne le 11 février 2014, URL : http://ema.revues.org/3196, p.43

2- رقية مصدق، المرأة والسياسة: التمثيل السياسي في المغرب، توبقل للنشر، الدار البيضاء، ط1، 1990.

3-Belkacem Benzenine, op.cit., p.44

4-Boutheina GRIBAA, op.cit., p.14

5-Brahim HACHLOUF, LA FEMME ET LE DÉVELOPPEMENT AU MAGHREB. UNE APPROCHE SOCIO-CULTURELLE, Afrika Focus, Vol.7,Nr.4,1991,pp 330-354

6-Belkacem Benzenine, op.cit., p.44